

## في ذكرى إعدامات ديسمبر 54.. الفقيه الدستوري الشهيد عبدالقادر عودة



القاضي الشهيد عبد القادر عودة

الجمعة 6 ديسمبر 2019 08:28 م  
كتب: عبدالرحمن فهمي

### توطئة

مضي الأيام وئيدة الخطى أو لاهتة.. تضرب أستار النسيان على البلائين من البشر في بطون الحقب والقرون؛ لأنهم عاشوا، ولم يوجدوا.

أرأيت الرجل من آل فرعون يوم التقى القوم على الفتك بموسى، وتلمّس كلّ طريقة إلى رضا فرعون بالوشاية بموسى وذكره بكل سوء ومفسدة؟! فيقف فريداً وحيداً وسط الكفر والفساد، ومن خلال الظلم والظلام لا يبالي ولا ينافق، بل يقذف بالحق من أعماقه، ناصحاً كالنور، قوياً كجيوش يحركها الإيمان: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ (غافر: 28)، وبمضي إلى موسى محدثاً ناصحاً: ﴿إِنَّ الْمَلَآئِئِمَّةَ يَأْتِيهِمْ يَكْ لِيَقْتُلُوكَ﴾ (القصص: 20).

ثرى كم من الآلاف أو مئات الآلاف ممن انحنوا لفرعون، وسجدوا، وتقربوا إليه، وساروا في ركبته، وأعلنوا الإيمان به إلهًا من دون الرحمن، والتمسوا الرزق والخير والقصور ومتاع الدنيا في رضاه؛ طمأن منهم أنه المانع والمُحَيِّ والمُحَيِّ والمميت؟!!

ثرى كم من هؤلاء مضى كما مضى فرعون، وراحوا في طي النسيان، وإن حلت ذكراهم يوماً في الأذهان انهالت عليهم اللعنات، ولحق بهم كل خزي وعار؟! ويبقى الرجل المؤمن ذكرى على درب الطويل، تفوح مجدداً وفخاراً، وقدوةً ومثلاً، وعطرًا ونورًا!!

و"عبد القادر عودة" من هذا الصنف، من الرجال الذين ساروا، ومارالوا يسبيرون على الطريق، وقف على جبل المشنقة، فزاد على الحق إصرارًا، ورأى الموت بعينيهِ، فأسرع لِقُيَاه، ولم تكن جريمته إلا أنه قال كما قال من سبقوه على الطريق: "ربي الله!" ولم تكن فعلته إلا أنه أنكر على الظالم ظلمه للناس، وأبت عليه نفسه أن يسكت على صنوف الذل والهوان للأمة، فمضى شهيداً بعد أن سطر على صفحات التاريخ سطورًا لا تبلى، ولا تنمحى، وحفر في القلوب والأذهان ذكرى على مر الأيام تنمو وتزدهر!

لقد كان الشهيد عبد القادر عودة شاهدةً فداً على مرحلته . وإن شهادته على عمره تنبع أساساً من انه كان الرد الصحيح والموضوعي والمباشر على فرية روج لها الاستعمار وتلاميذه طويلاً .

تلك الفرية تقول: "إن التشريع الأجنبي قد دخل بلادنا بسبب جمود الشريعة الإسلامية وعدم قدرتها على الاستجابة لمعطيات العصر وعدم وجود علماء مسلمين قادرين على تقنينها".

ولقد أدرك الشهيد أن هذه الفرية تشكل أبعاد مؤامرة بحق شعوبنا فالاستعمار حينما أراد أن يشل قدرتنا على مواجهته أدرك انه لا بد من إفقادنا تميزنا في الهوية والانتماء ولا بد من إفساد وجباتنا وأذواقنا وهكذا خطط الاستعمار ونفذ تلاميذه المخطط الواسع لتغريب ثقافتنا وتغريب أساليبنا في الحكمة والسياسة والاقتصاد والقانون.

وبوعي الشهداء قدم الشهيد عبد القادر عودة اطروحاته الفدّة في إطار تقنين نظم الحكم الإسلامية اقتصادياً وسياسياً وقانونياً : الإسلام وأوضاعنا السياسية والمال والحكم في الإسلام ثم التشريع الجنائي الإسلامي ... وهذا الأخير يعد من اعظم الأبحاث التي صدرت في القرن الأخير ولا يزال يدرس في جامعات العالم.

### عبد القادر عودة في سطور

ولد القاضي الشهيد عبد القادر عودة سنة 1321هـ/1903م بقرية كفر الحاج شربيني من أعمال مركز شربين بمحافظة الدقهلية بمصر لأسرة عريقة تعود أصولها إلى الجزيرة العربية

التحق بكلية الحقوق بالقاهرة ، وتخرج فيها عام 1930م، وكان من أول الناجحين.

التحق بوظائف النيابة، ثم القضاء، وكانت له مواقف غابّة في المثالية.

في عهد "عبد الهادي" قدمت إليه وهو قاضي أكثر من قضية من القضايا المترتبة على الأمر العسكري بحل (جماعة الإخوان المسلمين)، فكان يقضي فيها بالبراءة؛ استنادًا إلى أن أمر الحل غير شرعي.

وفي عام 1951م أصر عليه (الإخوان المسلمون) بضرورة التفرغ لمشاطرة المرشد أعباء الدعوة ، فاستقال من منصبه الكبير في القضاء، وانقطع للعمل في الدعوة ، مستعيضًا عن راتبه الحكومي بفتح مكتب للمحاماة، لم يلبث أن بلغ أرفع مكانة بين أقرانه المحامين.

وفي عهد اللواء "محمد نجيب" عُيِّن عضوًا في لجنة وضع الدستور المصري، وكان له فيها مواقف لامعة في الدفاع عن الحريات، ومحاولة إقامة الدستور على أسس واضحة من أصول الإسلام ، وتعاليم القرآن...

وفي عام 1953م انتدبته الحكومة الليبية لوضع الدستور الليبي؛ ثقةً منها بما له من واسع المعرفة، وصدق الفهم لرسالة الإسلام.

في عهد عبد الهادي الإرهابي قدمت إليه وهو قاضي أكثر من قضية من القضايا المترتبة على الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين فكان يقضي فيها بالبراءة استنادًا إلى أن أمر الحل غير شرعي. وفي عام 1951م أصر عليه الإخوان بضرورة التفرغ لمشاطرة المرشد العام أعباء الدعوة فاستقال من منصبه الكبير في القضاء وانقطع للعمل في الدعوة مستعيضًا عن راتبه الحكومي بفتح مكتب للمحاماة لم يلبث أن بلغ أرفع مكانة بين أقرانه المحامين.

وفي عهد اللواء محمد نجيب عُيِّن عضوًا في لجنة وضع الدستور المصري وكان له فيها مواقف لامعة في الدفاع عن الحريات ومحاولة إقامة الدستور على أسس واضحة من أصول الإسلام وتعاليم القرآن. وفي عام 1953م انتدبته الحكومة الليبية لوضع الدستور الليبي ثقةً منها بما له من واسع المعرفة وصدق الفهم لرسالة الإسلام.

استشهد عبد القادر عودة عام 1954م.

### النشأة والتكوين

ولد القاضي الشهيد عبد القادر عودة سنة 1321هـ/1903م بقرية كفر الحاج شربيني من أعمال مركز شربين بمحافظة الدقهلية بمصر لأسرة عريقة تعود أصولها إلى الجزيرة العربية، وقد هاجرت إلى الشام وتفرقت في عدة دول مثل فلسطين وشرق الأردن وسيناء، بينما استقر الفرع الذي انحدر منه عبد القادر في محافظة الدقهلية.

وقدمت عائلة عودة العديد من الأسماء اللامعة في سماء الفكر والحضارة، مثل الدكتور عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية وعبد الغفار عودة نقيب الممثلين الأسبق، وهما أخوان غير شقيقين للشهيد، والدكتور خالد عبد القادر عودة أستاذ الجيولوجيا بجامعة أسيوط.

أكمل عبد القادر عودة دراسته الابتدائية بمدرسة المنصورة سنة 1330هـ 1911م، ثم اشتغل بالزراعة زمنًا ثم عاد فواصل الدراسة وحصل على البكالوريا سنة 1348هـ 1929م وعلى إجازة الحقوق من جامعة القاهرة بدرجة الشرف سنة 1352هـ 1933م وكان من أوائل الناجحين، وعمل بالمحاماة فترة من الزمن، ثم انتظم في سلك النيابة العمومية، ثم عُيِّن قاضيًا وتدرج في سلك القضاء حتى صار رئيسًا لمحكمة جنايات المنصورة.

تعرف على الأستاذ حسن البنا المرشد الأول لجماعة "الإخوان المسلمين" وكان عبد القادر من أحب الإخوان إلى البنا ، وكثيرًا ما كان يذكره بالفخر والاعتزاز.

وظل عودة يشغل منصبه في القضاء، فلما تولى الأستاذ "حسن الهضيبي" منصب المرشد العام للإخوان المسلمين ، كان عبد القادر أقرب الإخوان إلى قلبه، وفي عام 1370هـ 1951م أصبح وكيلًا عامًا للجماعة؛

وتبنى قيادة الإخوان المسلمين للعمل الجهادي ضد الإنجليز في قناة السويس ، ثم ألح عليه الإخوان بضرورة التفرغ لمشاطرة المرشد أعباء الدعوة ، فاستقال من منصبه الكبير في القضاء، وانقطع للعمل في الدعوة ، مستعيضًا عن راتبه الحكومي بفتح مكتب للمحاماة، لم يلبث أن بلغ أرفع مكانة بين أقرانه المحامين.

### الفقيه الدستوري

وفي عهد رئيس مصر اللواء "محمد نجيب" عين عضوًا في لجنة وضع الدستور المصري، وكان له فيها مواقف لامعة في الدفاع عن الحريات، ومحاولة إقامة الدستور على أسس واضحة من أصول الإسلام ، وتعاليم القرآن.

وفي عام 1372هـ/1953م انتدبته الحكومة الليبية لوضع الدستور الليبي؛ ثقةً منها بما له من واسع المعرفة، وصدق الفهم لرسالة الإسلام.

وطلب منه مكتب مرشد الإخوان أن يتناول اتفاقية عبدالناصر مع الإنجليز تناوولا قانونيا بعيدا عن التحامل والتشهير؛ فجاءت الدراسة التي سلمت إلى السلطات المصرية في ذلك الوقت دراسة قانونية تبرز للعيان ما تجره الاتفاقية على البلاد من استبقاء الاحتلال البريطاني في مصر مقنعا مع إعطائه صفة الاعتراف الشرعية، فضلا عما يجره على مصر والبلاد العربية من وبيلات الحروب دفاعا عن مصالح الإنجليز.

وحيث احتدم الخلاف بين "الإخوان المسلمين" وجمال عبدالناصر بعد أن تنكر لهم ولدورهم في ثورة 23 من يوليو 1952م بدأ يتعرض عبد القادر للمحن؛ فقد انتقد محكمة الشعب التي نظمها جمال عبدالناصر في الصحف، وكان مما قاله فيها: إن رئيسها جمال سالم طلب من بعض المتهمين أن يقرءوا له آيات القرآن بالمقلوب.

كما اتهم بالمشاركة في حادث إطلاق الرصاص على عبدالناصر سنة 1373هـ 1954م ، وحكم عليه بالإعدام شنقا يوم الخميس 9 من ديسمبر عام 1373هـ 1954م بسجن مصر بباب الخلق،

وتقدم إلى منصة الإعدام وهو يقول:

"ماذا يهمني أن أموت، أكان ذلك على فراشي أو في ساحة القتال... أسيرا أو حرا، إنني ذاهب إلى لقاء ربي"، ثم توجه إلى الحاضرين وقال لهم: "أشكر الله الذي منحني الشهادة.. إن دمي سينفجر على الثورة وسيكون لعنة عليها".

اشتهر عبد القادر عودة كعالم وفقيه ورجل قانون محنك وخطيب مفوه حصل على قدر كبير من المعرفة بالقوانين الجنائية في مصر، التي درسها طالبا وممارس تطبيقها قاضيا ومحاميا، وهو أحد أعلام الفقه الإسلامي المعاصرين، وقد دفعه حبه للشرعية الإسلامية إلى دراسة علوم الفقه الإسلامي، وأكسبته خبرته الواسعة في سلك القضاء بالمحاكم المصرية قناعة وإيمانا بضرورة إحياء علوم الشريعة والمبادرة إلى تطبيقها.

فبدأ في كتابة مجموعة من الكتب الموسوعية التي لا تستغني عنها أي مكتبة قانونية مثل "الإسلام وأوضاعنا القانونية"، و"الإسلام وأوضاعنا السياسية"، و"الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه"، و"المال والحكم في الإسلام"، وغيرها من الكتب والبحوث والدراسات والمقالات التي تكررت طباعتها مرات ومرات وترجمت إلى كثير من اللغات؛

بل إن العديد من طلبة الدراسات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي قدموا أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه عن مؤلفات عبد القادر عودة باعتباره الرائد في هذا الميدان، وقلما تخلو رسالة جامعية أو كتاب مؤلف في الفقه الجنائي من الإحالة إلى أحد كتبه وخصوصا كتابه القيم "التشريع الجنائي في الإسلام" الذي اكتسب شهرة واسعة، ويعد بحق الكتاب الأول في التاريخ الفقهي الذي يتناول أحكام الفقه الجنائي الإسلامي بترتيبها الذي تعرفه كتب القانون الحديثة.

وقد اكتسب الكتاب أهمية خاصة لأن الجزء الأول منه صدر قبيل استشهاده، وصدر الجزء الثاني بعد استشهاده بقليل، ولم تمض خمس عشرة سنة حتى كان الكتاب ملهما رئيسا للمشرعين والباحثين في عدد من الدول العربية والإسلامية، ثم ترجم إلى الفارسية والأردية والإنجليزية، ولا تكاد مكتبة تخلو منه.

### واجب ومسئولية

بدأ عبد القادر عودة في إعداد كتابه "التشريع الجنائي في الإسلام" عام 1364هـ 1945م، وقد دفعه إلى ذلك أنه بعد تعمقه في دراسة الفقه راعه أنه وجد به المبادئ الأساسية وكذلك الأحكام التي درسها في القانون المصري ولكنها معروضة بصورة مختلفة عن كتب القوانين العصرية فشرع في إعداد كتابه هذا؛

وفي هذا يقول:

"لقد شعرت بأن علي واجبا عاجل الأداء نحو الشريعة ونحو زملائي من رجال القانون، ونحو كل من درسوا دراسة مدنية، وهذا الواجب هو أن أعرض على الناس أحكام الشريعة في المسائل الجنائية، في لغة يفهمونها، وبطريقة يألّفونها، وأن أصحح لرجال القانون معلوماتهم عن الشريعة، وأن أنشئ على الناس الحقائق التي حجبها الجهل عنا زمنا طويلا".

### خادم الشريعة

لم تقتصر جهود عبد القادر عودة على مجال الفقه الجنائي، بل إنه تصدى لفكرة إعادة إحياء الشريعة الإسلامية وتصحيح ما يدعيه الجهال على الشريعة من دعاوى غريبة، فكان أول كتاب له "الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه" الذي جمع فيه من أحكام الشريعة ما لا غنى عنه لمسلم مثقف، راجيا أن تصحح هذه الرسالة بعض المفاهيم المزروعة في أذهان المتعلمين علما مدنيا، وأن يكون فيها ما يحفز علماء الإسلام على أن يغيروا طريقهم، وينهجوا نهجا جديدا في خدمة الإسلام الحنيف في واقعنا الأليم.

ويستكمل القاضي الشهيد جهوده لإحياء الشريعة في كتابه "الإسلام وأوضاعنا السياسية" في محاولة منه لعرض نظرية الإسلام في الحكم بأسلوب عصري، موضحا أن أسلوب الحكم في الإسلام هو خير ما عرفه العالم، وأن كل نظريات الشورى الوضعية ليست شيئا يذكر بجانب نظرية الإسلام.

وفي كتابه "المال والحكم في الإسلام" يرى أن الحكم في الإسلام يقوم على أساس القرآن (المصدر الأساسي للتشريع)، ومبدأ الشورى، واحترام إرادة الأمة، ومن هنا فهو يرى أن الخليفة ينوب عن الجماعة ولا ينوب عن الله، وهي نفس الأفكار التي أكد عليها في كتابه "الإسلام وأوضاعنا القانونية"؛

حيث يقول:

"سلطة المراقبة والتقويم سلطة مقررة للأمة، إذ يجب عليها مراقبة الحكام وتقويمهم بما أوجب عليها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنها مصدر سلطان الحكام باعتبارهم نوابا عنها فهم مسئولون أمامها".

### إحياء تراث الشهيد

وفي محاولة لإحياء تراث الشهيد عبد القادر عودة قام الدكتور توفيق الشاوي أستاذ القانون الجنائي بإعادة إصدار كتاب الفقه الجنائي الإسلامي للقاضي الشهيد في ثوب جديد؛ ليقدم منه موسوعة شاملة بهدف إبراز ما تضمنه بحث الشهيد من معالم التجديد وإضافة آراء أخرى ودراسات جديدة ليتحول إلى موسوعة عصرية في الفقه الجنائي.

وقد اختار الدكتور الشاوي أكمل الطبعات الإيرانية التي علق صاحبها (الإمام إسماعيل الصدر) على الكتاب بذكر أحكام المذهب الجعفري ليكتمل البحث الفقهي في موضوعات الكتاب كلها بين الفقه السني والفقه الجعفري) فأعد الدكتور الشاوي موسوعته المكونة من: عبد القادر عودة... العالم المرموق

إن الأستاذ الكبير "عبد القادر عودة" عَلم من أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة، وداعية من دعاة الإسلام في العصر الحديث، ومسئول كبير في (الإخوان المسلمين)، كانت له الكلمة المسموعة، والمكانة المرموقة، لدى (الإخوان) بخاصة، ولدى جماهير الشعب المصري بعامه، وكان له دوره الفاعل والمؤثر في مجرى الأحداث بمصر، بعد استشهاد الإمام "حسن البنا" في 12/2/1949م؛ حيث حمل العبء مع الأستاذ "حسن الهضيبي" المرشد الثاني للإخوان المسلمين).

الأستاذ "عبد القادر عودة" عالم متمكن، وقاضٍ متمرس، وقانوني ضليع، صدرت له بالإضافة إلى كتابه القيم (التشريع الجنائي في الإسلام) كتب أخرى،

نذكر منها:

(الإسلام وأوضاعنا القانونية)  
(الإسلام وأوضاعنا السياسية)  
(الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه)  
(والمال والحكم في الإسلام)

وغيرها من الكتب والبحوث والدراسات والمقالات، التي تكررت طباعتها مرات ومرات، وُترجمت إلى كثير من اللغات، بل إن العديد من طلبة الدراسات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي قدموا أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه عن مؤلفات القاضي الشهيد "عبد القادر عودة" باعتباره الرائد في هذا الميدان.

قول الأستاذ "عودة" في كتابه (التشريع الجنائي في الإسلام) مقارنًا بالقانون الوضعي ما نصه:

"حين أقارن بين القانون في عصرنا الحاضر وبين الشريعة، إنما أقارن بين قانون متغير متطور، يسير حثيثًا نحو الكمال حتى يكاد يبلغه كما يقال، وبين الشريعة التي نزلت منذ ثلاثة عشر قرنًا ولم تتغير ولم تتبدل فيما مضى، ولن تتغير أو تتبدل في المستقبل، شريعة تأبى طبيعتها التغيير والتبديل؛ لأنها من عند الله، ولا تبديل لكلمات الله، ولأنها من صنع الله الذي أتقن كل شيء خلقه، فليس ما يخلقه في حاجة إلى إتقان من بعد خلقه".

نحن إذن حين نقارن إنما نقارن بين أحدث الآراء والنظريات في القانون، وبين أقدمها في الشريعة، أو نحن نقارن بين الحديث القابل للتغيير والتبديل، وبين القديم المستعصي على التغيير والتبديل، وسنرى ونلمس من هذه المقارنة أن القديم الثابت خير من الحديث المتغير، وأن الشريعة على قدمها أجل من أن تقارن بالقوانين الوضعية الحديثة، وأن القوانين الوضعية بالرغم مما انطوت عليه من الآراء وما استُحدث لها من المبادئ والنظريات لا تزال في مستوى أدنى من مستوى الشريعة.

### عبد القادر عودة.. والشعور بالواجب

لقد شعرت بأن عليّ واجبًا عاجل الأداء نحو الشريعة ونحو زملائي من رجال القانون، ونحو كل من درسوا دراسةً مدنيّةً، وهذا الواجب هو أن أعرض على الناس أحكام الشريعة في المسائل الجنائية، في لغة يفهمونها، وبطريقة بألفونها، وأن أصحح لرجال القانون معلوماتهم عن الشريعة، وأن أنشر على الناس الحقائق التي حجبها الجهل عنا زمنيًا طويلًا، إن القانون من صنع البشر، أمّا الشريعة فمن عند الله، وكل من الشريعة والقانون، يتمثل فيه بجلاء صفات صانعه، فالقانون من صنع البشر.

وتمثل فيه نقص البشر وعجزهم وضعفهم وقلة حيلتهم، ومن ثم كان القانون عرضةً للتغيير والتبديل، أو ما نسميه "التطور"، كلما تطورت الجماعة إلى درجة لم تكن متوقعة، أو وُجدت حالات لم تكن منتطرةً، فالقانون ناقص دائمًا، ولا يمكن أن يبلغ حد الكمال ما دام صانعه لا يمكن أن يُوصف بالكمال، ولا يستطيع أن يُحيط بما سيكون، وإن استطاع الإلمام بما كان.

أما الشريعة فصانعه هو الله، وتتمثل فيها قدرة الخالق، وكماله وعظمته وإحاطته بما كان وبما هو كائن، ومن ثم صاغها العليم الخبير، بحيث تحيط بكل شيء وأمر جل شأنه ألاّ يتغير ولا يتبدل حيث قال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾؛ لأنها ليست في حاجة للتغيير والتبديل مهما تغيرت الأوطان والأزمان، وتطور الإنسان".

### عبد القادر عودة في نفوس المرشدين الثلاثة

#### الإمام "البناء"

يحدثنا الأستاذ "محمود عبد الحليم" عن الأستاذ "عبد القادر عودة" وصلته الوثيقة به، وقربه من الإمام الشهيد "حسن البناء" والإمام "حسن الهضيبي"، فيقول في كتابه القيم (الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ):

"في البداية كان الأستاذ "عودة" على رأس طائفة من (الإخوان) تُحسِن الطنّ في "جمال عبدالناصر" أول الأمر، وتحمل تصرفاته محملاً حسناً باعتباره من ضباط (الإخوان المسلمين)، ويجب تأييده، ولا شك في أن الأستاذ "عبد القادر عودة" يحتل في قلوب الإخوان سويداءها، حبًا واحترامًا وتقديرًا، ولعلي أكون أكثرهم حبًا واحترامًا وتقديرًا؛

فقد كان لي الأخ الحبيب والصدوق، وهو أقرب الإخوان إلى قلبي، وأحظاهم بإعجابي وحيي، ولقد كان الأستاذ "عبد القادر" من أحب الإخوان إلى الأستاذ الإمام الشهيد "حسن البناء"؛

وكثيرًا ما كان يذكره لنا بالفخر والاعتزاز، وظل الأستاذ "عودة" يشغل منصبه في القضاء، فلما تولى الأستاذ "حسن الهضيبي" منصب المرشد العام للإخوان المسلمين، كان الأستاذ "عبد القادر عودة" أقرب الإخوان إلى قلبه، ولعله هو الذي أوحى إليه أن يترك منصبه في القضاء؛ ليكون بجانبه كوكيل للإخوان المسلمين".

أما الأستاذ "عمر التلمساني" المرشد الثالث لـ (جماعة الإخوان المسلمين) فيقول عن القاضي الشهيد "عبد القادر عودة":

"إن عبد القادر عودة من الأعلام الذين لا تنطوي ذكراهم، ولا تخفى معالم حياتهم، ولا تدع للنسيان سبيلاً يزحف منه على جلائل أعمالهم، ومواقفهم من أجل الحق وفي سبيل الخير، رجال انفرادوا بسجايا وخصال، عاشوا على مستوى المثل والقيم، وشقوا في الحياة طريقًا على مبادئ وأصول، لقوا الموت في سبيلها أو تحملوا صنوف العذاب من أجلها.

لقد وقف "عبد القادر عودة" على جبل المشنقة فازداد على الحق إصرارًا، ورأى الموت بعينه فأسرع للقباه، ولم تكن جريمته إلا أنه قال كما قال من سبقوه على الطريق: "ربي الله"، ولم تكن فعلته إلا أنه أنكر على الظالم ظلمه للناس، وأبت عليه نفسه أن يسكت على صنوف الذل والهوان للأمة، فمضى شهيدًا، بعد أن سطر على صفحات التاريخ سطورًا لا تنمحى، وحفر في القلوب والأذهان ذكرى على مر الأيام تنمو وتزدهر.

ولـ "عبد القادر عودة" أعمال القضاء، فكان المنارة الزاهية بين القضاة؛ لأنه أبقى على تطبيق قانون السماء ما وجد إلى ذلك سبيلًا، ورفض أن يقيد بقوانين الأرض، التي عجزت أن توفر لبني البشر أممًا يفتقدونه وهوداءً يبحثون عنه، وحبًا يتوقون إليه.

كان جريئاً في الحق ولو خالفته الدنيا بأسرها؛ لأنه كان يحرص على مرضاة ربه قبل أن يفكر في إرضاء الناس. وقف إلى جوار حركة 23 يوليو 1952م، طمأن منه أن "عبدالناصر" سيحقق الخير الذي أعلنه على الناس، وقد أعضب في ذلك الكثير من إخوانه ومحبيه، ولما تكشفت أمامه النيات، وبدأت تظهر الحقائق، سلك الطريق الذي ألزم به نفسه في حياته طريق الحق والصدق؛

قال له "عبدالناصر":

"إنني سأقضي على كل من يعترض طريقي"، فأجابه الشهيد "عبد القادر عودة" في صراحة المؤمنين: "ولكن من يبقون منهم سيقضون بدورهم على الطغاة والظالمين"، وفي يوم 28 من فبراير 1954م خرجت جموع الأمة تطالب الحكام بالإفلاع عن الظلم وتنحية الظالمين، وزحفت الآلاف إلى ميدان عابدين تطالب الرئيس "محمد نجيب" بالإفراج عن المعتقلين، وتنحية الباطش، ومعاقبة الذين قتلوا المتظاهرين عند كوبري قصر النيل، وتطبيق شرع رب العالمين، وأدرك القائمون على الأمر يومئذ خطورة الموقف، وطلبوا من المتظاهرين النائرين أن ينصرفوا، ولكن بلا مجيب، فاستعان "محمد نجيب" بالشهيد "عبدالقادر عودة" لتهدئة الموقف متعهداً بإجابة الأمة إلى مطالبها.

ومن شرفة عابدين وقف الشهيد "عودة" يطلب من الجماهير النائرة أن تصرف في هدوء؛ لأن الرئيس "نجيب" وعد بإجابة مطالبها، فإذا بهذا الزاخر من البشر ينصرف في دقائق معدودة، وبمنطق الحكم الديكتاتوري الذي كان يهيمن على البلد حينذاك، كان لابد أن يصدر قرار في "عبد القادر عودة"؛

فإذا كان الشهيد قد استطاع أن يصرف الجموع الحاشدة التي جاءت محتجة، تطالب بإطلاق الحريات وإفساح المجال للحياة الدستورية السلمية الأصلية، والوفاء بالوعود وتأييد الأمانات، فهو يمثل خطورة على هذا الحكم الذي كان مفهومه لدى الحاكم أن يضغط على الأجراس فيلبي نداؤه، وعلى الأزرار فتتحرك الأمة قياماً ووقوداً.

ومن هنا كانت مظاهرة عابدين هي أول وأخطر حيثيات الحكم على الشهيد "عبد القادر عودة" بعد ذلك بالإعدام، ولذلك لم يكن غريباً أن اعتقل هو والكثيرون من أصحابه في مساء اليوم نفسه، ووقفوا على أرجلهم في السجن الحربي من الرابعة فجراً حتى الساعة صباحاً، وبضربهم ضباط السجن وعساكره في وحشية وقسوة.

وقدّم "عبد القادر عودة" في تهمة لا صلة له بها ولا علم، وحكموا على الشهيد بالإعدام، طمأن منهم أن قتل "عبد القادر عودة" سيمضي كحدث هين لا يهتم به أحد، ولكن حاكم ذلك العهد "عبدالناصر"، لما رفعت له التقارير من جواسيسه عن أثر ذلك الإعدام في نفوس الناس، قال في حديث نشرته الصحف في وقته:

"عجبت لأمر هذا الشعب، لا يرضى بالجرمة، ولكن إذا عوقب المجرم ثار عطفه على المجرمين"، ولكن ثورة العواطف عند الشعب لم تكن من أجل المجرمين، فما كان في الموقف واحد منهم، ولكن الشعب ثار كراهية منه للظلم ووفاءً منه للأبرياء".

قد وقف أستاذنا "عبد القادر عودة" أمام المحكمة الهزلية متحدّياً وقال:

أنا متهم بتهم لو صحت لكنت أنا الجاني وأنتم المجني عليكم، ولم أعرف حقاً للمجني عليه في محاكمة الذي جنى عليه، إنني لا أجد في الدنيا قانوناً يبيح مثل هذه المحاكمة؛ فكيف يُعقل أن يكون القاضي هو الخصم وهو الحكم؟!

### الحكم بالإعدام على "عبد القادر عودة"

قدّم "عبد القادر عودة" إلى المحاكمة في تهمة لا صلة له بها، وهي محاولة اغتيال "جمال عبدالناصر"، أمّا الأسباب الحقيقية لإعدامه فهي ما تتميز به شخصيته من مكانة رفيعة، وقدرة حركية، وصبرٌ على مواقف الشدّة والجهد، وجرأة في الحق نادرة؛

ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

كان الشهيد "عودة" قد تزعم الدعوة إلى التقريب بين الإخوان و"عبد الناصر" في مطلع الخلاف، وطن "عبدالناصر" أن بإمكانه تقريب (وكيل الجماعة) الشهيد "عودة" إليه، وشطر الجماعة بذلك شطرين، وكان موقف "عودة" الصامد من هذه المبادرة الصدمة التي ملأت صدر "عبدالناصر" حقداً عليه ورغبةً في البطش به.

وعندما نصح "عبد القادر عودة" "جمال عبدالناصر" عام 1954م بضرورة إلغاء قرار حل جماعة الإخوان؛ مخافةً أن يتهور شباب منهم في حالة غيظ واندفاع، فيقوم بعمل من أعمال الاعتداء بعيداً عن مشاورة قادة الحركة، أجاب "عبدالناصر": "كم عدد الإخوان؟ مليونان، ثلاثة ملايين... إنني مستغن عن ثلث الأمة، ومستعد للتضحية بسبعة ملايين إذا كان الإخوان سبعة ملايين"، وهنا غلب الذهول الشهيد "عودة"، وقال في ثورة: "سبعة ملايين تمثلاً لحياة فرد... ما أعناك عن هذا يا جمال!". وكان هذا الموقف من الأسباب التي دفعت إلى المصادقة على حكم الإعدام.

ومن الأسباب كذلك أن الشهيد "عودة" كان قد وقف موقفاً وطنياً خالداً حين عمد الضباط إلى اتخاذ قرار بعزل "محمد نجيب" من رئاسة الجمهورية، فأقدم على استلام الراية وابتدر قيادة الحركة، ونظم عشرات الآلاف من الجماهير في مظاهرة لم يشهدها تاريخ مصر كله؛ وهو ما أرغم الضباط والوزراء على الرضوخ لإرادة الشعب وإعادة اللواء "محمد نجيب" رئيساً للجمهورية المصرية.

ومن هذا اليوم تقرر انتهاء الفرص للحكم على عودة ويوم الخميس 9 كانون الأول 1954 كان موعد تنفيذ حكم الإعدام.. بعد افتعال مسرحية حادثة المنشية.

ومن الأسباب كذلك أن "عبدالناصر" أقدم على توقيع معاهدة مع الإنجليز، فطلب مكتب الإرشاد من الفقيه القانوني الشهيد "عبدالقادر عودة" أن يتناول الاتفاقية تناوياً قانونياً، بعيداً عن أسلوب التحامل والتشهير، فجاءت الدراسة التي سلمت إلى السلطات المصرية في ذلك الوقت، دراسةً قانونيةً تبرز للعيان ما تجره الاتفاقية على البلاد من استيلاء الاحتلال البريطاني مقنعاً، مع إعطائه صفة الاعتراف الشرعية، فضلاً عما يجره على مصر والبلاد العربية من ويلات الحروب دفاعاً عن مصالح الإنجليز والأمريكان كما وضع في الدراسة، وبذلك ازداد الحكم رغبةً في الانتقام من عبد القادر عودة.

ويوم الخميس الواقع في 9 من ديسمبر عام 1954م كان موعد تنفيذ حكم الإعدام على "عبد القادر عودة" وإخوانه الخمسة... وتقدم الشهيد "عودة" إلى منصة الإعدام وهو يقول: "ماذا يهمني أين أموت؛ أكان ذلك على فراشي، أو في ساحة القتال.. أسيّراً، أو حرّاً.. إنني ذاهب إلى لقاء الله"، ثم توجه إلى الحاضرين وقال لهم: "أشكر الله الذي منحني الشهادة.. إن دمي سينفجر على الثورة، وسيكون لعنةً عليها".

وقد استجاب الله دعاءه، فكان دمه لعنةً عليهم، فلم يفلت أحد من الظالمين من انتقام الله في الدنيا؛ حيث توالى عليهم النكبات، فهذا يصاب بمرض عصبي، وغيره تتوقف كليته ويحتبس بوله ويموت بالتسمم، وآخر يُحكم عليه بالمؤبد، وآخر يموت منتحراً أو مسموماً، ومنهم من تصدمه شاحنة فيتناثر لحمه في العراء، ومنهم يُعثر عليه قتيلاً بين الحقول، وغيره هاجمه جمل له وقضم رقبته فقتله، وكثيرون غيرهم من الظلمة وأعوان الظلمة الذين اضطهدوا الإخوان المسلمين، أرانا الله فيهم عجائب قدرته، أما كبيرهم ورأس الشر فيهم "عبدالناصر"، فقد كانت حياته كلها رعب وفزع في اليقظة والنام، بل طفحت المجاري على قبره فكان عبرةً لمن يعتبر، والله غالب على أمره.

لقد شاهدنا بأعيننا آيات الله في الظالمين الذين جنوا على (الإخوان المسلمين)؛ فقد ضرب فاروق (الإخوان) عام 1948م، فكان خلعه وطرده عام 1952م، وضرب "عبدالناصر" (الإخوان المسلمين) عام 1954م، فكان الاعتداء الثلاثي على مصر واحتلال الكيان الصهيوني لسيناء وبورسعيد، ثم ضربهم مرةً ثانيةً عام 1965م، فكانت هزيمته ونكبته عام 1967م، وهلاك "عبد الحكيم عامر"، ثم هلاكه من بعده، فسبحان من يمهّل ولا يهمل. رحم الله العالم العامل، والقاضي الفقيه، والمجاهد الشهيد، الأستاذ "عبد القادر عودة"، ألحقنا الله وإياه بالأنبياء والصالحين والصدّيقين والشهداء.

### مؤلفات الأستاذ "عبد القادر عودة"

التشريع الجنائي في الإسلام.  
الإسلام وأوضاعنا السياسية.  
الإسلام وأوضاعنا القانونية.  
الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه.  
المال والحكم في الإسلام.

<https://www.ikhwanonline.com/article/237717>